

Distr.: General
30 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٤/١٩٠، يكمل تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتريري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وهو يستعرض الاتجاهات الحديثة في صافي تحويلات الموارد المالية إلى البلدان النامية، والجهود الحالية المبذولة لإصلاح النظام والهيكل النقديين والماليين الدوليين. ويبرز التقرير التحديات الملحة الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، ولا سيما في المجالات المهمة وهي التنظيم والإشراف الماليين، والمراقبة المتعددة الأطراف، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وشبكة الأمان المالي العالمية، ونظام الاحتياطي الدولي، وإصلاح حوكمة مؤسسات بريتون وودز.

* A/65/150.



أولا - صافي تحويلات الموارد المالية المتعلقة بالاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

١ - أبرزت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية جوانب ضعف النظام المالي الدولي فيما يتعلق بثبوت دعائم الاستقرار المالي وحشد الموارد المالية من أجل التنمية. وفي حين زاد التحرير المالي الدولي إمكانية وصول البلدان النامية إلى الموارد المالية، لم تحقق دورات تدفق رأس المال الخاص المسايمة لدورات الازدهار والكساد الإمداد المستقر بالتمويل اللازم. وبدلا من ذلك طرحت الأزمة تحديات خطيرة لقدرة السياسات الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الكلي على تخفيف أثر التقلبات المالية ومنع حدوث انعكاسات المشاكل في الاقتصاد الحقيقي. وقد اضطرت البلدان أيضا إلى تحمل عبء الاحتفاظ باحتياطات أجنبية متراكمة لتأمين أنفسها ضد الصدمات الخارجية.

ألف - انخفاض صافي تحويلات الموارد إلى الخارج من البلدان النامية في عام ٢٠٠٩

٢ - واصلت البلدان النامية كمجموعة تقديم موارد مالية صافية إلى البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠٩ بلغت ٥١٣ بليون دولار. ومع ضخامة هذا المبلغ، فإنه يقل بشكل واضح عن الذروة القياسية التي بلغت ٨٨٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ (انظر المرفق). ويعبر هذا الانخفاض عن الانحسار المؤقت للاختلالات العالمية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ويشير تكوين التدفقات التي يقوم عليه عكس اتجاه الزيادة في التحويلات المالية في عام ٢٠٠٩، في الغالب الأعم، إلى انطلاق غير منظم لاختلالات عالمية متراكمة.

٣ - وقد أثرت الأزمة المالية العالمية وعواقبها على صافي التحويلات المالية من البلدان النامية في جميع مناطق العالم النامي. وشهد غربي آسيا أقوى هبوط للتحويلات المالية الصافية في عام ٢٠٠٩، تمثل في انخفاض كبير لعائدات تصدير النفط وقيام بلدان المنطقة بالسحب من الاحتياطات الدولية للتعويض عن انخفاض الطلب الخارجي. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفضت قيمة عائدات الصادرات مع تقلص التجارة العالمية في السلع في عام ٢٠٠٩. وانخفض صافي التحويلات السلبية في شرقي وجنوبي آسيا بصورة معتدلة في عام ٢٠٠٩ مع تقلص فائض الحسابات الجارية. وانخفضت التحويلات من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مما يزيد قليلا عن ١٥٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، مما يعبر عن ضعف الصادرات وتدهور رصيد الحسابات الجارية.

٤ - واستمرت المشاكل الهيكلية التي تكمن وراء نشوء الاختلالات العالمية، ومن المتوقع أن يسفر المسار الراهن للانتعاش العالمي عن عكس الاتجاه إلى زيادة في اختلالات الاقتصاد

الكلبي (انظر E/2010/73). ويتجلى ذلك في زيادة متوقعة في تحويل الموارد إلى الخارج من البلدان النامية في عام ٢٠١٠. وعقب انتهاء حزمة التنشيط المالي وإعادة التوازن من النفقات العامة إلى الاستثمار والاستهلاك من القطاع الخاص، فمن المتوقع أن يسفر استمرار وجود عجز حكومي ضخم في الولايات المتحدة الأمريكية عن حدوث زيادة مرجحة في عجزها الخارجي. وبالمثل، يتوقع للرصيد الخارجي للاتحاد الأوروبي أيضا أن يزيد في عام ٢٠١٠. وفي آسيا على وجه الخصوص، لم يتغير الطلب المحلي الضعيف نسبيا تغيرا جوهريا بالرغم من التغييرات التي أعلنت مؤخرا في سياسة سعر الصرف، والتدابير الرامية إلى تنشيط الاستهلاك المحلي. ولذلك، سيحتاج تحقيق التغييرات الهيكلية للتخلص من الاعتماد المفرط على الصادرات من أجل تحقيق النمو إلى وقت واستثمار كبيرين. ومن شأن الزيادة المحتملة في الاختلالات العالمية في سياق الانتعاش العالمي المتباطئ والمديونية العامة المتنامية في الاقتصادات الكبيرة أن يزيدا مخاطر تقلبات أسعار الصرف والأسواق المالية.

٥ - وقد واصلت البلدان النامية مراكمة الاحتياطات الأجنبية لتأمين أنفسها من الصدمات المالية. وبالرغم من استخدام اقتصادات الأسواق الناشئة على نحو فعال لهذا الوافي من أثر الأزمة المالية، فإن الانطلاق غير المنظم للاختلالات العالمية خلال الأزمة المالية يبرز أهمية بناء شبكة أمان مالي عالمية (انظر الفرع الثاني - جيم أدناه).

باء - انتعاش تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية

٦ - نظرا لآثار الاضطراب في الأسواق المالية العالمية، هبطت مستويات صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية هبوطا حادا خلال العامين الماضيين. إلا أنه قد حدث انتعاش قوي في التدفقات الواردة، خاصة إلى بعض الاقتصادات الناشئة، منذ عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فبالرغم من تلك الدلائل على الانتعاش، لا يزال الحجم الإجمالي لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الدولية إلى البلدان النامية أقل بكثير من الذروة التي سجلت في عام ٢٠٠٧.

٧ - وقد أدت التدابير المتعلقة بالسياسات المتخذة لإعادة رسملة المؤسسات المالية وتحقيق استقرار الأسواق، وكذلك النمو السريع والمرونة التي تميزت بها أسواق الأسهم في بعض الاقتصادات الناشئة إلى المساعدة على تحسن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وعلاوة على ذلك، يبدو أيضا أن الأزمة قد غيرت المفاهيم المتصلة بالخصائص النسبية لمخاطر الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة. وقيل إنه، بسبب مشاكل الديون في عدد من الاقتصادات المتقدمة في أوروبا، فقد تحول اتجاه مفاهيم المستثمرين بشأن خاطر الديون السيادية لصالح

المباشر أن تحد منه رغبة مكتومة من جانب الشركات في القيام بعمليات دمج وحيازة وتنمية للمساحات الخضراء^(٥) عبر الحدود.

١٠ - وما زال الإقراض من المصارف ضعيفا نتيجة لاستمرار قيام المصارف الدولية بالحد من الاستدانة. وتعد الأحوال ضعيفة بوجه خاص في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أوروبا ووسط آسيا، حيث من المرجح أن تتسبب الديون المتزايدة والمتعثرة في تقييد الإقراض^(٦). وانخفضت أيضا تدفقات محافظ الاستثمار إلى البلدان النامية انخفاضاً ملحوظاً خلال الأزمة، وإن كان هناك انتعاش في حركة رأس المال إلى بعض البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية التي يُنظر إليها بأن لديها فرصاً أفضل للنمو. وعلى وجه العموم، توجد دلائل على تحسن قوي في تكلفة تمويل الديون ومدى توافرها في البلدان الناشئة. وقد صدرت سندات للشركات وسندات سيادية في الأسواق الناشئة بوتيرة غير مسبقة في النصف الأول من هذا العام، مع حدوث نمو قوي على وجه الخصوص في اقتراض الشركات، تقوده شركات من الصين.

١١ - ويوجد عدد من مصادر الخطر التي قد تخفض من مستويات تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية. ومن شأن حدوث انتكاس جديد في الاقتصاد العالمي أن يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال إلى العالم النامي. ويمكن أن يحدث أيضاً هبوط في النشاط الاقتصادي العالمي عندما تتلاشى آثار تدابير التنشيط في عدد من البلدان. وإضافة إلى ذلك، فمن شأن انتعاش شهية المستثمرين للإقدام على مخاطر الأسواق الناشئة أن يزيد تدفقات رؤوس الأموال إلى بلدان معينة في الأجل القصير، مما قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية وفقاعات جديدة لأسعار الأصول. وفي هذا الصدد، جرت مناقشة بشأن استخدام أدوات السياسات، وتشمل ضوابط رأس المال، للحد من تقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل. وأعلن عدد من البلدان، مثل إندونيسيا وجمهورية كوريا، عن ضوابط لتنظيم تدفقات رؤوس الأموال بغرض المضاربة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فرضت البرازيل ضريبة قدرها ٢ في المائة على تدفقات رؤوس الأموال إلى استثمارات الحوافظ في حصص الأسهم والديون. ونوقش هذا الموضوع في اجتماع وزراء مالية مجموعة العشرين الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠ في جمهورية كوريا.

(٥) صندوق النقد الدولي، (Global Financial Stability Report (2010).

(٦) البنك الدولي، "التوقعات الاقتصادية العالمية"، (٢٠١٠).

جيم - قصور المساعدة الإنمائية الرسمية عن بلوغ أهدافها

١٢ - زادت المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة طفيفة بالقيمة الحقيقية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩، إلا أنها من المتوقع أن تقصر عن الوفاء بالالتزامات القائمة المتفق عليها دوليا للمعونة لعام ٢٠١٠^(٧). وارتفع مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة طفيفة بلغت ٠,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ لتبلغ ١١٩,٦ بليون دولار، لتشكّل ٠,٣١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لهذه البلدان مجتمعة في عام ٢٠٠٩. وبلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا ٢٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، بما في ذلك ٢٤ بليون دولار موجهة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يمثل زيادة قدرها ٣ في المائة و ٥,١ في المائة على الترتيب، عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨.

١٣ - وزاد صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة من الولايات المتحدة بنسبة ٥,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ وبلغت ٢٨,٧ بليون دولار، مما يمثل نسبة ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٩، زادت الولايات المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ١٠,٥ في المائة لتبلغ ٧,٥ بلايين دولار وإلى أقل البلدان نموا بنسبة ١٣,٦ في المائة لتبلغ ٨,١ بلايين دولار. ومن ثم، فقد أوفت الولايات المتحدة بتعهداتها أن تضاعف المعونة التي تقدمها إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٩ قبل الميعاد المحدد لذلك. وانخفض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعة بنسبة ٠,٢ في المائة لتبلغ ٦٧,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، غير أنه طرأت زيادة هامشية على نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لهذه البلدان لتبلغ ٠,٤٤ في المائة عقب حدوث انخفاض في الدخل القومي الإجمالي ناجم عن الانكماش الاقتصادي في الكثير من أنحاء هذه المنطقة. وهبط صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لليابان أيضا بنسبة ١٠,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية ليبلغ ٩,٥ بلايين دولار، مع انخفاض هامشي في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لتبلغ ٠,١٨ في المائة في عام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك عجزت اليابان

(٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "Development aid rose in 2009 and most donors will meet" (١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ متاح للاطلاع عليه في <http://www.oecd.org/>).

عن توفير مبلغ قدره ٣,٦ بلايين دولار للوفاء بالتزامها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ١٠ بلايين دولار خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٩.

١٤ - وكانت تعهدات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية المعلنة في قمة مجموعة الثمانية المعقودة في غلين إيغلز وغيرها من المنتديات الدولية تعني ضمناً رفع المساعدة الإنمائية الرسمية من حوالي ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ١٣٠ بليون دولار (بأسعار ٢٠٠٤) في عام ٢٠١٠، أو بنسبة ٣٦,٠ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وبمراعاة الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية على الدخل القومي الإجمالي، نقحت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القيمة الدولارية للهدف المحدد لعام ٢٠١٠ لتخفضها إلى ١٢٦ بليون دولار (بأسعار ٢٠٠٤).

١٥ - ومع أن معظم الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قد حافظت على التزاماتها لعام ٢٠١٠، قامت بعضها، بما فيها بعض من أكبر المانحين، بتقليص تعهداتها أو تأجيل الموعد المستهدف للوفاء بها. ومن ثم، يقدر صافي المساعدة الإنمائية الرسمية لعام ٢٠١٠ بمبلغ ١٠٨ بلايين دولار (بأسعار ٢٠٠٤)، مما يشكل نسبة ٣٢,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة مجتمعة. ويمثل هذا المستوى من المساعدة الإنمائية الرسمية عجزاً متوقعاً قدره ١٨ بليون دولار (بأسعار ٢٠٠٤) عن الالتزام المنقح لعام ٢٠٠٥ وعجزاً قدره ٢٢ بليون دولار عن الهدف الأصلي. وهذا العجز هو أوضح ما يكون في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا، التي تقدر الآن بمبلغ ١١ بليون دولار في مقابل التعهدات المعلنة في أول الأمر البالغة ٢٥ بليون دولار لعام ٢٠١٠. ويعزى هذا إلى أن بعض البلدان الأوروبية المانحة، التي تخصص لأفريقيا حصصاً كبيرة من مساعدتها الإنمائية الرسمية، لم تف بأهدافها التي تعهدت بها في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في غلين إيغلز. وهذه الفجوة في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية هي تهديد خطير للجهود المبذولة للإسراع بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل.

١٦ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أكد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي مجدداً التزامهم بالوصول إلى نسبة جماعية للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي تبلغ ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وقرروا أيضاً تقييم التقدم السنوي المحرز بشأن أهداف المعونة. ووافق قادة دول مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين في قمتيهما المعقودتين في حزيران/يونيه ٢٠١٠ على تعزيز جهودهم للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، بسبل من بينها

استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية^(٨). وأطلق أعضاء مجموعة الثمانية، بالتعاون مع عدد من الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات الصحية الأخرى، مبادرة مسكوكا للإسراع بعجلة التقدم صوب إنجاز الهدفين ٤ و ٥. ومن المتوقع من خلال المبادرة تعبئة مبلغ يزيد بكثير عن ١٠ بلايين دولار على مدى الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥.

ثانياً - تعزيز الهيكل المالي الدولي

١٧ - واصل المجتمع الدولي بذل جهوده لإصلاح النظام المالي والإشراف المالي، وكذلك استعراض ولاية صندوق النقد الدولي ومسؤولياته عن مراقبة النظام النقدي الدولي وتمويله وتحقيق الاستقرار به، بما في ذلك نظام الاحتياطيات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، طرأ المزيد من التطورات في مجال إصلاح الإدارة للمؤسسات المالية الدولية من أجل تعزيز مشروعيتها ومصداقيتها وفعاليتها.

ألف - إصلاح الأنظمة المالية

١٨ - أظهرت الأزمة المالية الحاجة الماسة إلى تحسين الأنظمة المالية والإشراف المالي بشكل كبير تحقيقاً للاستقرار المالي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، دعا المؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية إلى توسيع نطاق الأنظمة والإشراف وجعله أكثر فعالية فيما يتعلق بجميع المراكز والصكوك والجهات الفاعلة المالية الكبرى.

١٩ - والخطوة الكبرى في عملية الإصلاح هي تعديل إطار بازل الثاني لنظام رأس المال والسيولة. وطرحت مجموعة مقترحات الإصلاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ومن المنتظر أن يبدأ تنفيذها تدريجياً مع أواخر عام ٢٠١٢. وقد اتفق على أن ترتيبات البدء التدريجي لاعتماد المعايير الجديدة ينبغي أن تعكس الاختلافات في نقاط البدء والظروف الوطنية^(٩).

٢٠ - ووفقاً للمقترحات، سيرفع مستوى رأس المال المصرفي ونوعيته واستمراريته وشفافيته. وقد اضطر ضغط السوق والمشرفون المصرفيون المصارف بالفعل إلى زيادة هوامش أمان رؤوس أموالها وسيولتها لتتجاوز ما يقتضيه إطار بازل الثاني الحالي. ومع ذلك، يعد من

(٨) إعلان قمة مجموعة العشرين في تورنتو، ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، متاح للاطلاع عليه في <http://g20.gc.ca> 9-8 Muskoka Declaration: Recovery and New Beginnings، مسكوكا، كندا،

٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

(٩) إعلان قمة مجموعة العشرين في تورنتو.

الضروري زيادة المتطلبات الرسمية للحد الأدنى لرأس المال بشكل كبير من أجل احتواء أي عودة إلى المستويات المنخفضة بشكل غير مقبول لرأس المال والسيولة التي كانت موجودة في فترة ما قبل الأزمة، وذلك عند عودة الأوضاع المالية إلى المستوى الطبيعي وعودة الضغوط التنافسية لتفرض نفسها.

٢١ - وهناك أيضا اتفاق على تطبيق نسبة ضغط، (أي حد أقصى على كم الأصول التي يمكن أن تكون لدى المصرف في مقابل رأس المال السهمي لديه. وينظر إلى هذا باعتباره تدعيما تكميليا للإطار الرأسمالي القائم على المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون هناك رسوم رأسمالية أعلى تتعلق بالأنشطة التجارية للمصرف، وتعقييدات في إصدار السندات والسندات المشتقة.

٢٢ - وإلى جانب توفير قدر أكبر وأفضل من رأس المال لتغطية الخسائر غير المتوقعة، اقترحت لجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي معيارا عالميا للسيولة يتطلب من المصارف تحقيق موازنة أفضل لآجال الاستحقاق لأصولها وخصومها. وثمة ملامح آخر لهذا المعيار هو اشتراط أن تبقي المصارف على مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة يسمح لها بتجاوز فترة تبلغ ٣٠ يوما تفقد فيها إمكانية الوصول إلى أسواق التمويل.

٢٣ - وستتضمن شروط زيادة رأس المال المصارف إلى جمع المزيد من رأس المال. وفي هذا الصدد، كانت هناك شواغل بأن ذلك قد ينطوي على أثر سلبي على قدرة المصارف على الإقراض، وقد يؤدي إلى إبطاء النمو على الصعيد العالمي إلى حد ما، على الأقل على الأجل القصير. إلا أنه وفقا لاستنتاجات أولية توصل إليها فريق خبراء شكل مصرف التسويات الدولية أعضائه من أربعة عشر بلدا ومن البنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي، والمصرف نفسه، فمن المرجح أن يكون التأثير على الناتج المحلي الإجمالي معتدلا وأقل بكثير من الأخطاء القائمة في توقعات الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن يقابل هذه التكاليف المتواضعة انخفاض التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض تواتر الأزمات وانخفاض تكاليف المخاطرة^(١٠). ومع ذلك، ينبغي أن تتسم المعايير المنقحة وتنفيذها بالمرونة الكافية كي تراعي الظروف المحلية. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص إلى خصائص الأسواق المالية المحلية في البلدان النامية وعمقها وقدرتها.

(١٠) "Current efforts to enhance global financial supervision"، ملاحظات أعدها ستيفين شيكيتي، مستشار اقتصادي ورئيس الإدارة المالية والاقتصادية، مصرف التسويات الدولية لمصرف سان فرانسيسكو الاحتياطي الاتحادي المؤتمر المصرفي والمالي بآسيا، ٧-٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، متاح للاطلاع عليه في www.bis.org.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، العمل جار من أجل إنجاز مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية العالمية وتحقيق الاتساق في التنفيذ على الصعيد الدولي للتدابير المتفق عليها من أجل تحسين الشفافية واستحداث نظام وسبل للإشراف على الصناديق التحوطية، ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وممارسات الأجرور، والسندات المشتقة المتداولة خارج سوق الأوراق المالية. ومن المهم أن يكون هناك تعاون وتنسيق على نحو وثيق بين الهيئات الوطنية والدولية العديدة التنظيمية والتي تضع المعايير، من أجل كفاءة الاتساق والتوافق بين إجراءات الإصلاح المالي وتقييم التكاليف والفوائد المترتبة على التغييرات المقترحة.

٢٥ - ومن المفترض أن يتعامل النظام الذي يتسم بالحصافة الكلية مع مسألتين رئيسيتين: مسابقة النظام المالي للدورات الاقتصادية، وما يتعرض له النظام من مخاطر وما يحدث من مخاطر معنوية بسبب المؤسسات المالية الهامة للنظام التي تعتبر "أكبر من أن تفشل". ومن أجل تناول مسألة مسابقة الدورات الاقتصادية، اقترحت لجنة بازل، بدءاً بالشركات المالية الكبيرة والمرتبطة، إنشاء المزيد من هوامش الأمان التي تحد من آثار الدورات الاقتصادية، عن طريق الجمع بين الرسوم الرأسمالية لمعاكسة الدورات الاقتصادية، والتحوط الاستشراقي وتدابير الحفاظ على رأس المال. ويجب تعزيز هوامش الأمان هذه في الأوقات الجيدة ووقفها في الأوقات السيئة، مما يسمح للنظام المالي باستيعاب الضغوط الناشئة بسهولة أكبر وبتخفيف حدة آليات تضخيم الأثر.

٢٦ - وفي إطار معالجة مؤسسات النظام التي هي "أكبر من أن تفشل"، يجري العمل على وضع إطار تنظيمي دولي منسق للمصارف النشطة دولياً. ويعتبر هذا أحد الشواغل الرئيسية للإصلاح التنظيمي، حيث أظهرت الأزمة تفاوتاً مزعجاً بين الأنشطة الدولية لهذه المصارف والقيود الناشئة في معظمها عن الأنظمة الوطنية. وتتمثل نقطة البدء في تحديد المؤسسات الهامة بالنسبة للنظام المالي، حيث أن الحجم فحسب ليس هو المؤشر الوحيد دائماً على الأهمية بالنسبة للنظام، حيث إن عوامل الترابط وإمكانية الاستعاضة وحالة الأسواق هي أيضاً عوامل أساسية. إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بعد بشأن هذه المسألة^(١١).

٢٧ - أما بالنسبة لكفالة أمان وسلامة المؤسسات المالية النشطة عالمياً، لا يعد إصلاح إطار بازل الثاني وما ينجم عنه من تحسن في قدرات المؤسسات الهامة بالنسبة للنظام على استيعاب الخسائر إلا جزءاً من حل هذه المشكلة. وتضمنت التدابير المقترحة الأخرى فرض رسوم

(١١) "The G20 agenda on financial regulation" خطبة ألقاها أكسل أ. فيبر، رئيس المصرف الاتحادي الألماني، في المؤتمر الدولي بشأن تنظيم الأسواق المالية، برلين، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، متاحة للاطلاع عليها في

www.bundesbank.de

وتكاليف رأسمالية إضافية على أساس المخاطر بالنسبة للنظام وتتعلق بمدى إسهام المؤسسة في المخاطر التي يتعرض لها النظام، وتعزيز الإشراف في الموقع، وتنسيق أنشطة الإنفاذ، وتقوية التعاون والتنسيق في الإشراف، بما في ذلك بإنشاء مجامع للإشراف.

٢٨ - وهناك مسألة هامة أخرى ينصب عليها تركيز الإصلاح وهي وضع أطر قانونية وسياساتية لعمليات التفكك العابرة للحدود تسمح للمؤسسات بكافة أنواعها وأحجامها بالفشل بدون تعريض سائر النظام المالية ودافعي الضرائب للخطر. وثمة بعض الحلول البديلة التي قد تلقى قبولا أوسع تشمل فرض قيود على بعض الأنشطة التجارية، للشركات المالية وعلى حجمها وهيكلها من شأنها أن تسمح بتفكك جميع المؤسسات دون أن يترتب على ذلك آثار ضارة بالنسبة للنظام.

٢٩ - ويجري أيضا على الصعيد الدولي استكشاف خيارات لتدبير إسهامات عادلة وكبيرة يقدمها القطاع المالي لتمويل التكاليف المالية لحالات الفشل المالي. وفي أول الأمر، تركزت المناقشة على فرض رسوم وضرائب على المؤسسات المالية. ولكن مسألة فرض ضرائب عالمية على المصارف لم تحصل على التأييد اللازم. ووفقا لذلك، فمن المسلم به الآن أن هناك مجموعة من الخيارات السياسية وأن البلدان تتبع نهجا مختلفة^(١٢).

٣٠ - وأظهرت الأزمة أن السياسات النقدية والمالية لها أهميتها أيضا في المساعدة في تخفيف تراكم الاختلالات المالية. ووفقا لما يراه العديد من المراقبين^(١٣)، ينبغي للسياسة النقدية، إلى جانب فرض الرقابة على التضخم، أن تراعي بشكل أفضل أسعار الأصول والطفرة الائتمانية. ويجب أن تضطلع السياسة المالية بدور داعم في إطار الاستقرار المالي. وبينما يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة المالية في إدارة الطلب المعاكس للدورات الاقتصادية، ينبغي لها أيضا أن تراعي الحاجة إلى إيجاد هوامش أمان مالية في الأوقات الجيدة تتيح سبيلا للتصدي لضغوط النظام المالي.

(١٢) إعلان قمة العشرين في تورنتو.

(١٣) انظر، على سبيل المثال، نائب المدير العام، مصرف التسويات الدولية، "Towards a global financial stability framework"، بيان ألقاه هارفي هانون، نائب المدير العام، مصرف التسويات الدولية، في المؤتمر الخامس والأربعين لمحافظي مركز البحث والتدريب التابع للمصارف المركزية في جنوب شرق آسيا، كمبوديا، ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، الصفحات ١٩-٢٣، متاح للاطلاع عليه في www.bis.org.

باء - المراقبة المتعددة الأطراف وتنسيق السياسات

٣١ - لقد أقر صندوق النقد الدولي بأنه برغم تغير العالم الخارجي لم تتغير كثيرا المراقبة التي يمارسها الصندوق وأعضاؤه منذ أواخر السبعينيات من القرن العشرين^(١٤). غير أن الأزمة أظهرت بجلاء أن الحفاظ على الوضع القائم لم يعد أمرا مقبولا في عالم تتكامل فيه أسواق رؤوس الأموال وتترابط فيه القطاعات المالية الوطنية. ولذلك فأحد الأهداف الرئيسية المتوخاة من الإصلاح تعزيز المراقبة المتعددة الأطراف وتوسيع نطاق تغطية تحليل مسائل القطاع المالي والسياسات المتعلقة به، وتعميق ذلك التحليل. ولتعزيز الاستقرار العالمي، يتعين أن يولي الصندوق فيما يضطلع به من أنشطة رقابية المزيد من الاهتمام للآثار غير المباشرة الناجمة عن السياسات، ولا سيما في البلدان ذات الأهمية في النظام المالي. وتظل المراقبة على الصعيد القطري أساسية ولكنها لم تعد كافية. وينبغي أن يصبح تقييم الاتساق الدولي وتعزيز التنسيق بين السياسات الوطنية هدفا محوريا للتعاون.

٣٢ - وحسب مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي، يؤيد معظم الأعضاء زيادة اشتراك الصندوق بصورة مباشرة في تنسيق السياسات الدولية وتحليل الآثار غير المباشرة^(١٥). غير أن دور الصندوق غير محدد بوضوح، ولذلك فإنه من المفيد توضيح ما يُتوقع من الصندوق وأعضائه للحفاظ على استقرار النظام المالي، بما في ذلك الطرائق والإجراءات والنتائج الرئيسية. وكانت هناك اقتراحات لمناقشة إمكانيات إعداد تقارير عن الآثار غير المباشرة التي تمس الخارج بالنسبة للبلدان التي قد يكون لسياساتها أو ظروفها تأثير كبير في استقرار النظام المالي، فضلا عن إجراء مشاورات متعددة الأطراف، حسب الحاجة، بشأن مواضيع محددة لها تأثير على النظام المالي من أجل تعزيز التعاون والعمل الجماعي^(١٦). ومن الممكن أن يكون أحد هذه المواضيع هو تزايد المخاطر السيادية للبلدان المتقدمة النمو الذي أصبح، حسب صندوق النقد الدولي، أحدث تهديد يحدق بالنظام المالي العالمي^(١٧). ويُعتبر ضروريا تعزيز مراقبة السياسات المالية في البلدان المتقدمة النمو وتأثيرها على أسعار

(١٤) IMF, "Modernizing the surveillance mandate and modalities", 26 March 2010, p. 4, النص متاح على الموقع الشبكي: www.imf.org.

(١٥) "Independent "Evaluation Office" IMF Interactions with member countries", 25 November 2009, p. 34 النص متاح على الموقع الشبكي: www.imf.org.

(١٦) "IMF Executive board discusses modernizing the surveillance mandate and modalities and financial sector surveillance and the mandate of the fund", (22 April 2010) النص متاح على الموقع الشبكي: www.imf.org.

(١٧) James Rowe, "Government borrowing is rising risk to world financial system", IMF survey online, 20 April 2010, النص متاح على الموقع الشبكي: www.imf.org.

الفائدة الدولية، وأسعار الصرف، وتدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك التمويل الخاص والعام في البلدان النامية^(١٨).

٣٣ - وأهم محاولة أُجريت حتى الآن على أعلى المستويات السياسية لإيلاء الاعتبار للأبعاد المتعددة الأطراف لدى وضع السياسات الوطنية كانت خارج عملية المراقبة التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي. وأعلن زعماء مجموعة البلدان العشرين في مؤتمر القمة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في بيتسبرغ إطار العمل لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن، والتزموا بإخضاع ما يتخذونه من إجراءات لاستعراض الأقران عن طريق عملية التقييم المتبادل. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من عملية التقييم المتبادل قبل انعقاد مؤتمر قمة مجموعة العشرين في تورنتو.

٣٤ - ويُطلب من صندوق النقد الدولي دعم هذه الجهود بتقديم تحليل لكيفية توافق سياسات مجموعة العشرين وما إذا كانت هذه السياسات تتواءم مع مبعث تحقيق نمو عالمي أكثر استدامة وتوازناً. وهذا مؤشر على وجود احتمالات لزيادة تعاون البلدان ذات الأهمية في النظام المالي مع الصندوق، بطرق منها إشراك كافة أعضاء الصندوق المتضررين من الآثار غير المباشرة للعملية. ومن شأن مشاركة الصندوق في عملية التقييم المتبادل أن تثير النقاش الدائر بشأن إصلاح المراقبة.

٣٥ - ويُعد إحلال مجموعة العشرين محل مجموعة الثمانية باعتبارها الحفل الرئيسي للمناقشات العالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي تطوراً مرحباً به. بيد أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تزال مستبعدة. ويتعين على مجموعة العشرين أن تكتسب المزيد من الشرعية، بما في ذلك من خلال إقامة روابط مؤسسية أقوى مع الدول غير الأعضاء فيها، وفتح حوار بناء مع الهيئات الدولية الشاملة العضوية، مثل الأمم المتحدة، على نحو يكفل مراعاة آراء وشواغل جميع البلدان، وخاصة أشد البلدان الأكثر فقراً.

٣٦ - ومن المبادرات الهادفة إلى فتح حوار من هذا القبيل بشأن التنسيق والتعاون بين البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين والبلدان غير الأعضاء فيها، تشكيل مجموعة الحوكمة العالمية غير الرسمية، التي تضم ٢٤ دولة عضواً في الأمم المتحدة. وتؤكد المجموعة أنه من المهم لمجموعة العشرين، بالنظر إلى أوجه التعقد والترابط في الاقتصاد العالمي، أن تكون استشارية وشاملة وشفافة في مداولاتها حتى تحظى النتائج التي تتوصل إليها بالتنفيذ الفعال على نطاق عالمي. وقد اقترحت المجموعة عدة أفكار عن كيفية تحسين التعاون بين مجموعة العشرين

(١٨) اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، الاجتماع الحادي والعشرون، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بيان أدلى به زهاو شياوشان، محافظ مصرف الصين الشعبي، متاح على الموقع الشبكي: www.imf.org.

والأمم المتحدة من خلال قنوات منتظمة ويمكن التنبؤ بها. واقترحت أيضا السماح للبلدان غير الأعضاء في مجموعة العشرين بالمشاركة في اللقاءات الوزارية لمجموعة العشرين والأفرقة العاملة الرفيعة المستوى وأفرقة الخبراء العاملة التابعة لها التي تعنى بمسائل متخصصة. (انظر A/64/706، المرفق).

٣٧ - ويتطلب تحقيق نمو عالمي أكثر استدامة وتوازنا تنسيقا وثيقا للقرارات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي مع المجالات الأخرى للحكومة العالمية، بما في ذلك المجالات المتصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وهيكل المعونة؛ والقضاء على الفقر؛ وجدول أعمال التنمية المستدامة؛ وتغير المناخ. ولا توجد في الوقت الحاضر آلية محددة للقيام باستجابات متساوقة تتعلق بالسياسة في هذه المسائل المترابطة. وينبغي أن يكون تدعيم إطار عمل تابع للأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز التنسيق والتكامل في صلب الجهود المبذولة لسد هذا النقص. فقد اقترح على سبيل المثال أن يُنشأ ضمن الأمم المتحدة مجلس عالمي للتنسيق الاقتصادي يتولى تحفيز التنمية، ويسعى إلى تحقيق الاتساق في أهداف السياسات وسياسات المنظمات الدولية الرئيسية، ودعم تكوين التوافق في الآراء بين الحكومات بشأن إيجاد حلول تتسم بالكفاءة والفعالية للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية^(١٩).

٣٨ - ولقد كشفت الأزمة المالية العالمية الأهمية البالغة لتوسيع نطاق تحليل مسائل القطاع المالي في المراقبة التي يضطلع بها الصندوق وتعميق ذلك التحليل. وتم التسليم بأنه لتحسين فهم وتقييم مخاطر انتقال عدوى عدم الاستقرار المالي الكلي من بلد إلى آخر، يتعين على الصندوق توثيق التعامل مع الأعضاء الذين لديهم قطاعات مالية ذات أهمية للنظام المالي، ومع المؤسسات المالية الكبيرة والمعقدة. واقترح أيضا جعل برنامج تقييم القطاع المالي جزءا إلزاميا من المراقبة، وذلك على الأقل بالنسبة للبلدان ذات الأهمية للنظام المالي.

٣٩ - وليست مراقبة القطاع المالي من اختصاص صندوق النقد الدولي وحده. إذ من الضروري توثيق التعاون مع مجلس تحقيق الاستقرار المالي، ومصرف التسويات الدولية، والهيئات المعنية بوضع معايير القطاع المالي. وينبغي أن يساعد تعزيز التعاون على تجنب الازدواجية المفرطة وأن يطور تقسيم العمل وتحديد المسؤوليات بصورة أوضح، على نحو يمكن كل طرف من الاستفادة القصوى من ميزته النسبية.

٤٠ - وهناك أيضا حاجة إلى مراجعة الوصفات المتعلقة بالتحليلات والسياسات في مجال تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود. وقد أدى انخفاض أسعار الفائدة وظروف السيولة

(١٩) الأمم المتحدة "تقرير لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، الفقرتان ٢٥ و ٢٦، متاح على الموقع الشبكي: www.un.org.

العالية في البلدان المتقدمة، وهو أمر ناجم على التدابير المتخذة في مجال السياسات النقدية لتفادي الأزمة، إلى موجات من تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه كثير من اقتصادات السوق الناشئة التي توجد بها أسعار فائدة أعلى وتوقعات نمو أقوى نسبياً. وتؤدي التدفقات العالية المفاجئة إلى تعقيد إدارة الاقتصاد الكلي وقد تفضي إلى التضخم وحدوث فقاعات لأسعار الأصول. وهناك أيضاً مخاطر لتوقف تلك التدفقات فجأة أو حدوث انتكاسات فيها. وعندما تكون تدابير سياسات الاقتصاد الكلي وتدابير السياسات التحوطية المتخذة لمعالجة المشكلة غير كافية، يكون من المناسب النظر في فرض ضوابط على تدفقات رؤوس الأموال^(٢٠).

٤١ - ويمكن للصندوق أن يقدم منظورا متعدد الأطراف تلمس الحاجة إليه بشأن هذه المسألة عن طريق تقديم المشورة إلى كل من البلدان المصدرة لرؤوس الأموال والبلدان المستوردة لها بشأن خيارات السياسات الاقتصادية اللازمة لضمان تدفقات منظمة لرؤوس الأموال. وسيكون هذا النهج المتعدد الأطراف المتعلق بتنظيم تدفقات رؤوس الأموال رداً مناسباً على الأزمة الحالية التي أثبتت مرة أخرى الطبيعة المتقلبة لتدفقات رؤوس الأموال.

٤٢ - وعلى الرغم من توسيع ولاية الصندوق في مجال المراقبة، يسود قلق عام من أن المراقبة ليس لها جاذبية كافية في البلدان الأعضاء، ولن تتحقق الفعالية للمراقبة التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي إلا بقدر ما يبدي الأعضاء من التعاون والتجاوب. ويتمثل التحدي في جعل المجتمع الدولي أكثر استعداداً وقدرة في المستقبل للتصدي للمخاطر العالمية بطريقة أكثر تنسيقاً.

جيم - شبكة الأمان المالي العالمية

٤٣ - إلى جانب قواعد الحياطة والمراقبة، فإن وجود شبكة أمان مالي عالمية فعالة يشكل أداة دعم هامة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي. وقد تعززت شبكة الأمان المالي المتعددة الأطراف بدرجة كبيرة أثناء الأزمة الأخيرة من خلال زيادات في رأس مال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بلغت ٣٥٠ بليون دولار، وإصلاح التسهيلات الائتمانية بصندوق النقد الدولي، والالتزام بزيادة موارد صندوق النقد الدولي إلى ثلاثة أمثالها. ويُنظر إلى دور الصندوق بشكل متزايد على أنه مُقدّم لتسهيلات لمنع وقوع الأزمات مشابهة للتأمين

(٢٠) "Early warning systems and their role in surveillance", keynote address by Takatoshi Kato, Deputy Managing Director, IMF, at a high-level seminar, in Singapore, 9 February 2010. النص متاح على الموقع الشبكي: www.imf.org.

في ظل تقلب تدفقات رأس المال عبر الحدود وخطر العدوى^(٢١). وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، أدخل الصندوق التسهيلات الائتمانية المرنة لتوفير الدعم الذي يُدفع مقدماً وفي الوقت المناسب وبدون شروط ذات أثر رجعي للبلدان ذات الأسس والسياسات الاقتصادية السليمة. ويجرى نقاش مستمر حول كيفية جعل التسهيلات الائتمانية المرنة أكثر فائدة، بما في ذلك عن طريق تمديد مدتها ونطاقها وعن طريق جعل مؤهلات للحصول عليها أكثر قابلية للتنبؤ.

٤٤ - وبالنسبة للبلدان غير المؤهلة للحصول على التسهيلات الائتمانية المرنة ولكنها تمتلك نقاط ضعف معتدلة فقط فهناك مقترحات لتطوير أداة فعالة لمنع وقوع الأزمات الطارئة مزودة بعناصر للقدرة على التنبؤ والتلقائية، وذلك عن طريق تعديل الاتفاق الوقائي للاستخدام الأكبر لموارد الصندوق القائم حالياً. وهذه الأداة الجديدة لمنع وقوع الأزمات، والمسماة بالتسهيلات الائتمانية الوقائية، تتيح الوصول الأولي إلى مصادر التمويل، كما في التسهيلات الائتمانية المرنة، ولكنها تفسح المجال لبعض الشروط المتعلقة بالسياسات. غير أن هناك بعض المخاوف من أن إدخال التسهيلات الائتمانية الوقائية قد يقلل من حاذبية الاتفاق الوقائي للاستخدام الأكبر لموارد الصندوق، ويزيد من تعقد آلية الإقراض ويؤدي إلى تفرقة غير مرغوب فيها بين الأعضاء^(٢٢).

٤٥ - ويدعو اقتراح آخر أكثر طموحاً من بين الاقتراحات التي نوقشت في صندوق النقد الدولي، إلى إنشاء آلية مشابهة للمصرف المركزي، تُسمى بتسهيلات تبادل العملات المتعددة. ومن شأن هذه الآلية أن تُكمل تسهيلات تبادل العملات التي يقوم بها المصرف المركزي عن طريق حماية البلدان من صدمات السيولة التي يتعرض لها النظام المالي. وبالنظر إلى البعد العالمي للأزمة التي يتعرض لها النظام، وللطبيعة المخصصة لردود فعل المصارف المركزية الوطنية، فقد تكون هناك حاجة لمرفق عالمي دائم وشفاف ويمكن التنبؤ للسيولة.

٤٦ - ولإرساء شبكة الأمان المالي العالمية بطريقة فعالة، يحتاج صندوق النقد الدولي إلى تمويل كاف. وقد تقرر في عام ٢٠٠٩ زيادة موارد الصندوق بثلاثة أمثالها بحيث تصبح أكثر من ٨٥٠ بليون دولار. ولكن هذا المبلغ كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لا يزال أقل مما كان عليه عند إنشاء الصندوق، لأن موارد الصندوق القائمة على الحصص لا تواكب

(٢١) انظر، على سبيل المثال، "Systemic Challenges for Global Finance and Principles for Reform" وهي ملاحظات أبدأها جون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام لصندوق النقد الدولي، في حلقة دراسية عقدت يوم ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، متاحة على الموقع www.imf.org.

(٢٢) صندوق النقد الدولي "The Fund's Mandate: future financing role" النشرة الإعلامية رقم ٥١/١٠، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، متاحة على الموقع www.imf.org.

التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، فقد تطلّب دعم أعضائه خلال الأزمة الأخيرة اللجوء إلى اتفاقات القروض الثنائية ودفوع إلى التوسع في الترتيبات الجديدة للاقتراض.

٤٧ - الصندوق مؤسسة قائمة على أساس الحصص، وينبغي أن تشكل الحصص مورده الرئيسي. وبالتالي، فينبغي أن تستعيد نتائج الاستعراض العام الرابع عشر للحصص، والتي من المقرر إكمالها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الدور المركزي للموارد العامة عن طريق تحقيق زيادة كبيرة في حصص صندوق النقد الدولي. وستكون هذه الزيادة متسقة مع التوسع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتجارة، والتدفقات المالية منذ الاستعراض العام الأخير للحصص في عام ١٩٩٨.

٤٨ - وفي أوضاع الأزمات الاستثنائية، مثل تلك التي حدثت في الآونة الأخيرة، فيمكن لصندوق النقد الدولي، بل وينبغي له، اللجوء إلى الموارد المقترضة عن طريق الترتيبات الجديدة الممددة والموسعة للاقتراض، سواء أن كانت ثنائية الأطراف، أو متعددة الأطراف وهو الأمر المفضل. وينبغي النظر إلى ترتيبات الإقراض الجديدة والممددة باعتبارها حاجزا وقائيا ضد الحالات القصوى وليس كمصدر رئيسي لموارد الصندوق. ويجب أن يظل تفعيلها الاستثناء وليس القاعدة. وفي هذا الصدد، أُقترح أن يأتي جزء من الزيادة القادمة في الحصص من تحويل المساهمات المقدمة إلى الترتيبات الجديدة للاقتراض إلى حصص^(٢٣).

٤٩ - ويشتمل إنشاء شبكة أمان مالي أوسع على الصعيد العالمي أيضا على التأمين الذاتي من خلال تراكم الاحتياطات، والترتيبات الثنائية لتبادل العملات الأجنبية بين المصارف المركزية الرئيسية، والمجمعات الإقليمية للاحتياطات. وقد جرت مناقشات حول كيفية تحسين التنسيق والتعاون بين صندوق النقد الدولي والمصارف المركزية والترتيبات المالية الإقليمية في حالة حدوث إجهاد في السوق. فعلى سبيل المثال، قامت المؤسسات المالية الإقليمية ودون الإقليمية بأمريكا اللاتينية، خلال الأزمة الحالية، بدور هام في المنطقة من خلال توفير القروض بشروط أكثر مرونة، ولا سيما في المساعدة في تمويل احتياجات البلدان الصغيرة من السيولة المالية. وقد بدأ في آذار/مارس ٢٠١٠ نفاذ اتفاق مبادرة تشيانغ ماي لإشراك أطراف المبرم متعددة بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا بشأن اعتمادات ائتمانية مجموعها ١٢٠ بليون دولار، والذي نشأ عن شبكة المقايضة الثنائية ضمن مبادرة تشيانغ ماي. وجرى التأكيد على أن الإجراءات

(٢٣) صندوق النقد الدولي، اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، الاجتماع الحادي والعشرون، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بيان من غويدو مانتيفا، وزير مالية البرازيل، متاح على الموقع www.imf.org.

الأخيرة التي أُتخذت لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في منطقة اليورو باستخدام مجموعة من خيارات التأمين قد تكون نموذجاً للتعاون في المستقبل^(٢٤).

٥٠ - ولمواجهة المخاطر السيادية، أعلن الزعماء الأوروبيون في يوم ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ عن إنشاء آلية لتحقيق الاستقرار المالي الأوروبي تستند إلى ما يصل إلى ٧٧ بليون دولار بتمويل من الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن وسيلة ذات أغراض خاصة يمكن أن تجمع أموالاً إضافية تصل إلى ٥٦٨ بليون دولار في أسواق رأس المال بموجب ضمانات تقدمها حكومات الدول الأعضاء في منطقة اليورو. ووافق صندوق النقد الدولي على التعاون مع الاتحاد الأوروبي، إذا ما طلب منه ذلك أعضاء منطقة اليورو. ويمكن أن يصل الحجم الإجمالي للدعم المتاح من خلال القروض والاعتمادات الائتمانية، بما في ذلك القروض المحتملة من صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء (وهي قد تصل إلى ٢٨٤ بليون دولار)، إلى ٩٣٠ بليون دولار. صندوق النقد الدولي على استعداد، بناء على الطلب في الحالات الخاصة بفرادى البلدان، لتقديم المساعدة المالية جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، على غرار التمويل المشترك الذي سبق أن قُدّم إلى هنغاريا ولاتفيا ورومانيا واليونان.

٥١ - ولمعالجة السيولة في السوق، أعلن المصرف المركزي الأوروبي أنه على استعداد لشراء سندات الديون الحكومية والخاصة. ووسع المصرف أيضاً من تسهيلات الخاصة بتوفير السيولة. وبالإضافة إلى ذلك، ولتدارك النقص الناشئ في السيولة الدولارية، أعاد الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة فتح خطوط مبادلة مؤقتة للسيولة في دولار الولايات المتحدة مع المصرف المركزي الأوروبي ومصارف مركزية كبرى أخرى.

٥٢ - ومن غير المرجح أن تُحدث المبادرات الرامية إلى تعزيز شبكة الأمان العالمية تغييراً جذرياً في الحوافز المقدمة للبلدان لتكديس احتياطات تظل خط دفاعها الأول ضد الصدمات المحتملة. فقد كان تكديس الاحتياطي خياراً فعالاً لاقتصادات السوق الناشئة لحمايتها من الأزمة. وخلال الأزمة، استخدمت المصارف المركزية في كثير من البلدان الناشئة وبعض البلدان المتقدمة النمو جزءاً من احتياطاتها لتخفيف التوترات الداخلية الناجمة عن حالات النقص في سيولة الدولار. ويكاد يكون من غير المحتمل في المستقبل المنظور، أن تتمكن البلدان من الحصول التلقائي على كمية كافية من التمويل بالعملات الأجنبية لمواجهة إحدى الأزمات الكبرى. وبالتالي، ستستمر البلدان في الاحتفاظ ببعض الاحتياطات الخاصة بها، ويذهب البعض إلى القول بأن هناك دلائل قوية على أن تكديس الاحتياطات سيستمر،

(٢٤) دراسة استقصائية أجراها صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، متاحة على الموقع www.imf.org.

وربما قد يكبر، في أعقاب الأزمة^(٢٥). ومن المرجح أن تستمر الممارسة المتمثلة في الاعتماد بدرجات متفاوتة على مزيج تكاملي من التأمين الذاتي والاتفاقات الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف.

دال - نظام الاحتياطي الدولي

٥٣ - دعت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في جلستها المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٠، صندوق النقد الدولي إلى "دراسة خيارات السياسات العامة لتعزيز الاستقرار الطويل الأمد والأداء السليم للنظام النقدي الدولي"^(٢٦). ويتركز جزء كبير من النقاش الدائر بشأن النظام النقدي الدولي على مدى استدامة نظام نقدي دولي تشكل فيه عملة وطنية واحدة، هي دولار الولايات المتحدة، أصلاً رئيسياً للاحتياطي الدولي. ويرى العديد من المراقبين، أن نظام الاحتياطي الدولي الحالي عنصر هام في غياب تسوية سلسة للاختلالات، وفي تقلب تدفقات رأس المال، وفي التوفير غير المتوازن للسيولة^(٢٧). وهناك اعتراف واسع النطاق الآن بالحاجة إلى إصلاح نظام الاحتياطي الدولي.

٥٤ - وكانت هناك مقترحات للمضي قدماً نحو نظام يقوم على عدة عملات وطنية متنافسة تؤدي وظائف الاحتياطي على قدم المساواة تقريباً. ولكن البدائل المتاحة بسهولة للاضطلاع بدور الاحتياطي بطريقة مماثلة لدور دولار الولايات المتحدة في هذا المجال قليلة، إن وجدت. وإلى جانب ذلك، فقد يؤدي مثل هذا النظام إلى تقلبات أكبر في أسعار الصرف نظراً لإمكانية حدوث تحولات حادة في الطلب العالمي من عملة دولية إلى أخرى، لأنه من المرجح أن تكون تلك العملات بدائل متقاربة.

٥٥ - وثمة حل أكثر تواضعاً يمكن أن يتمثل في قيام البلدان ذات المدخرات الفائضة بتوسيع نطاق أصولها المالية الآمنة والسائلة المتاحة للمستثمرين المحليين والدوليين. إذ أن ذلك سيرفع كفاءة التمويل المحلي، ويزود المستثمرين بطائفة أوسع من الخيارات، ويقلل الحوافز لتصدير

(٢٥) ملاحظات أباها جان - بيير لاندو، النائب الثاني لمحافظة مصرف فرنسا، في الحلقة الدراسية السابعة عشرة للأعمال المصرفية المركزية التي نظمها مصرف كوريا، سيول، ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الصفحة ٦ متاحة على الموقع www.bis.org.

(٢٦) بلاغ صادر عن الاجتماع الحادي والعشرين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، متاح على الموقع www.imf.org.

(٢٧) انظر، على سبيل المثال، الملاحظات الختامية التي أدلى بها دومينيك ستراوس - كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي، في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالنظام النقدي الدولي، زيورخ، سويسرا، ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، متاح على الموقع www.imf.org.

رؤوس الأموال من أجل حماية قيمتها. وثمة خيار آخر هو إدخال عملة احتياطي عالمي جديدة صادرة عن مصرف مركزي عالمي. ولكن إنشاء عملة دولية مكتملة يتطلب القيام بتغييرات بعيدة المدى، بما في ذلك التخلي عن السيادة الوطنية على مسائل رئيسية في السياسة الاقتصادية، وهو أمر ليس المجتمع الدولي على استعداد للقيام به في الوقت الراهن. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة المناقشات بشأن الاحتياجات المستقبلية ومعايير النظام المالي العالمي.

٥٦ - والطريقة الأكثر واقعية للإصلاح قد تتمثل في توسيع نطاق الترتيبات القائمة حاليا لحقوق السحب الخاصة التي يمكن أن تتطور مع مرور الزمن إلى عملة احتياطي عالمي مقبولة على نطاق واسع. وقد يتطلب ذلك أيضا توسيع مكونات سلة حقوق السحب الخاصة لجعلها أكثر تمثيلا. على أنه ينبغي أن تكون جميع العملات المكوّنة للسلة قابلة للتحويل بشكل كامل ولديها أسواق مالية متطورة بشكل جيد. وإلى جانب الحد من عدم الاستقرار المتأصل في النظام الحالي، يمكن للتوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة أن يؤدي إلى السيطرة بديمقراطية أكبر على السيولة العالمية.

٥٧ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، اتخذت حكومات الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، للمرة الأولى منذ أواخر الستينات من القرن الماضي، قرارا بأن يقوم صندوق النقد الدولي بتخصيص عام لحقوق السحب الخاصة بما يعادل ٢٥٠ بليون دولار. وسيستكمل ذلك من خلال شبكة من الترتيبات الطوعية تسمح بالتجارة في حقوق السحب الخاصة على نحو فعال فيما بين الأعضاء. ومع عملية التخصيص الخاصة لمرة واحدة لحوالي ٣٣ بليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، زاد مقدار الأرصدة غير المسددة من حقوق السحب الخاصة بعشرة أمثال تقريبا، من نحو ٣٣ بليون دولار إلى نحو ٣١٢ بليون دولار^(٢٨). وبرغم ذلك، فإن حقوق السحب الخاصة، بعد هذه الزيادة، تمثل أقل من ٥ في المائة من احتياطات النقد الأجنبي العالمية. وحيث أنه لا يحتاج الأعضاء جميعهم إلى زيادة احتياطاتهم الدولية، لذا ينبغي للصندوق أن يستكشف آليات لإعادة توزيع حقوق السحب الخاصة على البلدان الأكثر احتياجا، وخصوصا في أوقات الأزمات. وهناك أيضا ميزة في تخصيصات حقوق السحب الخاصة عند حدوث إحدى الأزمات، إذ أنه يمكن إلغاؤها عقب ذلك بمجرد انتهاء الأزمة. والتخصيص أثناء الأزمة ينبغي ألا يرتبط بالأوضاع في فرادى البلدان، بل ينبغي أن يرتبط بالمخاطر العامة الناجمة عن هزات السيولة ذات النطاق العالمي أو الإقليمي.

(٢٨) صحيفة وقائع صندوق النقد الدولي، "Special Drawing Rights"، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، متاحة على الموقع www.imf.org.

٥٨ - ولكي تضطلع حقوق السحب الخاصة بدور مهم، ينبغي أن يتم إصدارها على أساس منتظم، وقد يكون الإصدار مرتبطا بالطلب التقديري الإضافي الطويل الأجل على الاحتياطي من العملات الأجنبية. ويلزم تعزيز استخدامها في التجارة الدولية والمعاملات المالية، بالإضافة إلى استخدامها في نظام تسوية فعال لتسهيل التحويل المباشر للمطالبات المتعلقة بحقوق السحب الخاصة إلى جميع العملات المكوّنة لحقوق السحب الخاصة. وحتى الآن، لم يصل سوق لحقوق السحب الخاصة تابع للقطاع الخاص إلى مرحلة الانطلاق. ومن المرجح أنه قد يكون من المستحيل التوصل إلى الكتلة الحرجة التي تسمح بإنشاء سوق عميق ومتنوع وتمتع بالسيولة لصكوك حقوق السحب الخاصة من دون دعم قوي من القطاع العام. ويمكن أن يشمل ذلك بعض الإجراءات التي استخدمت لتعزيز إنشاء سوق لوحدة النقد الأوروبية، بما في ذلك إصدار الديون الموقّمة بحقوق السحب الخاصة من جانب الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف^(٢٩).

٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الضروري إنشاء حسابات احتياطي في صندوق النقد الدولي موقّمة بحقوق السحب الخاصة تسمح لأصحاب الاحتياطيات الكبيرة بمبادلة احتياطياتهم من العملات بالأوراق المالية والودائع الموقّمة بحقوق السحب الخاصة، من دون أن يترتب على ذلك آثار غير مرغوب فيها بالنسبة لأسعار الصرف. وسيطلب ما ينجم عن ذلك من تحول في مخاطر سعر الصرف من أصحاب احتياطيات العملة الأصليين إلى أطراف أخرى عقد اتفاق على ترتيبات مناسبة لتقاسم الأعباء. وقد نوقشت هذه المسألة قبل أكثر من ربع قرن مضى عندما تم التفاوض على حساب الاستبدال داخل صندوق النقد الدولي.

٦٠ - وتشير التجارب السابقة إلى أن أي إصلاح لنظام الاحتياطي الدولي الحالي ينبغي أن يكون جزءا من إطار أوسع. والواقع أنه من غير المرجح أن يؤدي أي إصلاح ممكن إلى تسويات سلسلة وتلقائية لميزان المدفوعات. فعلى سبيل المثال، يقال أنه في حين أن بدائل الاحتياطي ستزيد من الضغط على الولايات المتحدة لكي تتكيف مع الوضع، فإن الحوافز المقدمة للبلدان التي تمتلك الفوائض لن تغير كثيرا^(٣٠). لذا، فإنه إلى جانب التحرك نحو المزيد من الخيارات بالنسبة للاحتياطي، يظل حوار السياسات والتعاون من أجل تحقيق نمو اقتصادي عالمي أكثر توازنا واستدامة أمرا لا غنى عنه.

(٢٩) "The global crisis and the future of the international monetary system" خطاب ألقاه فابريزيو ساكوماني، المدير العام لمصرف إيطاليا، في أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية، بيجين، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، متاح على الموقع www.bis.org.

(٣٠) "The evolution of the international monetary system" ملاحظات أبقاها مارك كاربي، محافظ مصرف كندا، لرابطة السياسة الخارجية، نيويورك، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، متاحة على الموقع www.bis.org.

هاء - إصلاح الحوكمة في مؤسسات بريتون وودز

٦١ - إن معالجة قضايا الحوكمة الاقتصادية العالمية شرط أساسي لإحداث جميع التغييرات الأخرى في الهيكل المالي الدولي. فالمؤسسات المالية الدولية بحاجة إلى حوكمة أكثر تمثيلاً واستجابة وخضوعاً للمساءلة، تجسد حقائق القرن الحادي والعشرين. وقد اتخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كلاهما خطوات هامة لتصحيح الاختلالات في المشاركة والتمثيل.

٦٢ - وقد وافقت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في اجتماعها الذي عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، على تحويل ما نسبته ٥ في المائة على الأقل من أنصبة الحصص الإجمالية لدى صندوق النقد الدولي، من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بالاستناد إلى صيغة الحصص الحالية كأساس، وكررت التأكيد على التزامها بحماية حصة أصوات أقر الأعضاء في الصندوق. وينبغي أن تنتهي عملية استعراض الحصص قبل حلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١. كما تجري عمليات إصلاح أخرى تتعلق بالحوكمة، بما في ذلك توسيع نطاق المشاركة السياسية في الرقابة الاستراتيجية لصندوق النقد الدولي؛ وتكوين المجلس التنفيذي وحجمه والسبل الكفيلة بتعزيز فعاليته؛ وإجراءات التصويت بما فيها الأغلبية الخاصة؛ واختيار الإدارة العليا؛ وتنوع الملاك الوظيفي.

٦٣ - وتشكل موازنة أنصبة حصص البلدان الأعضاء مع وزنها في الاقتصاد العالمي التحدي الرئيسي الذي يواجه صندوق النقد الدولي في مجال الحوكمة. فهناك العديد من المسائل التي يتعين أن تجد طريقها إلى الحل، بما فيها الاختلافات المتعلقة بالأهداف العامة المتوخاة من تصحيح نظام الحصص. فحقاً لم يتضح بعد ما إذا كان ينبغي أن يوجه التحول في أنصبة الحصص نحو الأسواق الناشئة والبلدان النامية الدينامية فقط أم أنه يتعين توجيهه نحو جميع البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً. كما ليس هناك أي توافق في الآراء بشأن حجم هذا التحول. وفي هذا الصدد، يرى العديد من البلدان النامية أن نسبة هذا التحول ينبغي ألا تقل عن ٧ في المائة. وعلاوة على ذلك، ليس هناك أي وضوح بشأن كيفية حماية قوة التصويت لأفقر البلدان - هل يكون ذلك بزيادة إضافية في الأصوات الأساسية أم من خلال توزيعات الحصص المخصصة. وأخيراً، ليس هناك أي وضوح بشأن كيفية توفير الحماية الضرورية للعديد من البلدان - هل جميع البلدان المؤهلة للاستفادة من مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو أم مجموعة أصغر من البلدان؟

٦٤ - وليس هناك أيضا أي اتفاق بشأن ما إذا كان يمكن استخدام صيغة الحصص الحالية من دون تعديلات. فالعديد من الأعضاء يرى أن صيغة الحصص الراهنة لا تفي بغرض تحقيق التمثيل الشرعي في الصندوق استنادا إلى الوزن الاقتصادي لبلد ما^(٣١). ووفقا لذلك، تصاعدت الدعوات إلى معالجة أوجه عيوب الصيغة الحالية قبل الشروع في استخدامها دليلا لتصحيح توزيع الحصص^(٣٢). وبوجه خاص، قدمت مقترحات تدعو إلى إسناد وزن أعلى للنتائج المحلي الإجمالي، ويفضل أن يكون بناء على أسعار القوة الشرائية، وذلك لكي يُعكس على نحو أفضل الدور المتنامي للأسواق الناشئة والبلدان النامية في النمو العالمي ومساهمتها فيه. ويصر العديد من البلدان النامية أيضا على إدخال تعديلات على التدابير المتعلقة بالتغيير والانفتاح. إلا أن بعض البلدان، لا يرى أي جدوى في إعادة فتح صيغة الحصص في هذه المرحلة لأن ذلك قد يؤثر بشكل كبير إتمام عملية استعراض نظام الحصص والحوكمة. فهذه البلدان تؤيد استخدام الصيغة الحالية بوصفها الأساس الوحيد لتحديد ما إذا كان بلد ما ممثلا تمثيلا ناقصا أم زائدا.

٦٥ - ويتطلب التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل إرادة سياسية ودعمًا قويا من الأعضاء كافة لكي تُترجم الالتزامات بالإصلاح إلى واقع ملموس. وحقا لم يدخل بعد حيز النفاذ الإصلاحُ المتواضع للغاية لنظام الحصص والأصوات لدى صندوق النقد الدولي والذي سيفضي في جوهره إلى إعادة توزيع الحصص فيما بين مجموعة الأسواق الناشئة والبلدان النامية. فحتى نيسان/أبريل ٢٠١٠، لم يقبل التعديل المقترح للنظام الأساسي للصندوق لتعزيز التصويت والمشاركة فيه، إلا ٧٠ من أصل ١١٣ عضوا، بما يمثل ٧٣ في المائة من قوة التصويت الإجمالية (يشترط توافر ٨٥ في المائة)^(٣٣).

(٣١) انظر على سبيل المثال، البيان الذي أدلى به تومثي ف. غايتنر، وزير خزانة الولايات المتحدة، في الاجتماع الحادي والعشرين الذي عقده اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والمتاح على الموقع www.imf.org.

(٣٢) البيان الذي أدلى به فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون المالية الدولية في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والمتاح على الموقع www.g24.org.

(٣٣) صندوق النقد الدولي، تقرير المجلس التنفيذي المعنون "Executive Board Progress Report to the IMFC: The Reform of Fund Governance" الصفحة ١، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، متاح على الموقع www.imf.org.

٦٦ - وقد تم التوصل إلى الاتفاق بشأن المرحلة الثانية من إصلاح حوكمة مجموعة البنك الدولي^(٣٤) خلال اجتماعات الربيع المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وينص الاتفاق على تحويل نسبة صغيرة من قوة التصويت إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والمؤسسة الإنمائية الدولية. أما بالنسبة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد زادت قوة التصويت للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنسبة ٣,١٣ في المائة، مما رفع تلك النسبة إلى ٤٧,١٩ في المائة (وهي ما يمثل نسبة تحويل إجمالية قدرها ٤,٥٩ في المائة منذ عام ٢٠٠٨). وفيما يتعلق بمؤسسة التمويل الدولية، تم إقرار زيادة الأصوات الأساسية ورؤوس الأموال الاختيارية التي تمثل تحويلًا بنسبة ٦,٠٧ في المائة (مما رفع مجموع تلك النسب إلى ٣٩,٤٨ في المائة). وفيما يخص المؤسسة الإنمائية الدولية، ينص الاتفاق على زيادة حصة أصوات البلدان النامية من ٤٠ في المائة قبل بدء الإصلاحات إلى نحو ٤٦ في المائة. وتقتصر هذه الأهداف الإصلاحية دون تلبية توصية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتحديث حوكمة مجموعة البنك الدولي بضرورة أن يتم توزيع قوة التصويت بالتساوي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية^(٣٥).

٦٧ - وجدد الوزراء المشاركون في اجتماعات الربيع للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٠، التأكيد على التزامهم بمواصلة التحرك. مرور الوقت نحو تحقيق قوة التصويت العادلة في البنك الدولي، وفي الوقت ذاته حماية قوة التصويت لأصغر البلدان الفقيرة. ومن المقرر أن يجري الاستعراض القادم لحصص الأسهم في عام ٢٠١٥. ووفقا لذلك، تقرر أن يوضع برنامج عمل يفضي إلى صيغة دينامية تعكس في المقام الأول الوزن الاقتصادي الناشئ للبلدان ومهمة البنك في تحقيق التنمية. وإلى جانب عملية استعراض حصص الأسهم، يجري العمل في البنك على تعزيز فعالية المجلس والحوكمة الداخلية، مما يرسخ القدرة على الاستجابة لآراء البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بشأن التنمية، وعملية تستند إلى الجدارة والشفافية في اختيار رئيس البنك.

(٣٤) ركزت المجموعة الأولى من الإصلاحات (المرحلة الأولى) المعتمدة في عام ٢٠٠٨ بصورة رئيسية على البنك الدولي للإنشاء والتعمير وشملت مضاعفة عدد الأصوات الأساسية وتخصيص حصص مآذون بها لكن غير مخصصة، لما عدده ١٦ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي ستؤدي الزيادة في الأصوات الأساسية إلى تخفيض قوتها التصويتية. وستؤدي إصلاحات المرحلة الأولى إلى رفع قوة تصويت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير من ٤٢,٦ في المائة إلى ٤٤,١ في المائة. وتقرر أيضا أن يُضاف مدير تنفيذي منتخب عن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى مجالس إدارة مجموعة البنك الدولي.

(٣٥) تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بتحديث حوكمة مجموعة البنك الدولي المعنون "Repowering the World Bank for the 21st Century"، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، المتاح على الموقع www.worldbank.org.

ثالثا - الاستنتاجات

٦٨ - لقد كان ملحوظا تدني مستوى صافي التحويلات المالية للبلدان النامية في عام ٢٠٠٩، مما جسد تفاقم الاختلالات في الاقتصاد الكلي بلا ضابط. فمع استمرار وجود المشاكل الهيكلية المتسببة في هذه الاختلالات، من المتوقع أن يؤدي الاتجاه الحالي للانتعاش الاقتصادي إلى ازدياد صافي التحويلات الخارجة من البلدان النامية.

٦٩ - ويتعين أن يولي الإطار التنظيمي الناشئ المراعاة الواجبة للمخاطر التي يتعرض لها النظام واستقرار النظام المالي عموما. فينبغي أن تتسم الأنظمة المالية بالمرونة الكافية ليتسنى لها أخذ الظروف المحلية في الحسبان، وبالانساق دوليا على السواء، بما يجعلها تنأى عن تجزؤ القواعد التنظيمية.

٧٠ - وتظل المراقبة المتعددة الأطراف مسألة محورية في الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات. ذلك أنه إلى جانب التحليلات المضطلع بها على الصعيد القطري، ينبغي أن تتسع دائرة هذه المراقبة لتشمل القضايا المالية الكلية وتدقق رؤوس الأموال والمخاطر التي يتعرض لها النظام، بما في ذلك تعميق دراسة حالات الأعضاء والمؤسسات ذوي الأهمية الحاسمة للاستقرار العالمي. وينبغي أن يصبح تقييم الاتساق الدولي وتعزيز التنسيق فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية هدفا رئيسيا للتعاون المتعدد الأطراف.

٧١ - وثمة أيضا حاجة إلى تنسيق وثيق للمقررات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي مع المجالات الأخرى للحكومة العالمية. وعلى الأمم المتحدة أن تؤدي دورا بارزا في ضمان استجابات متساوقة في مجال السياسات للتحديات العالمية المترابطة التي تطال المجالات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

٧٢ - وفيما يتعلق بالاستقرار المالي العالمي، تكتسي زيادة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمي أهمية بالغة فمن المسائل الحاسمة الأهمية في ذلك إيجاد توازن مناسب وإنشاء آليات فعالة للتنسيق بين الترتيبات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية والتأمين الذاتي.

٧٣ - ومن المهم أن تتواصل المداوولات بشأن مزايا وصلاحيات الانتقال إلى نظام احتياطي عالمي أكثر توازنا واستقرارا، بما في ذلك تعزيز دور حقوق السحب الخاصة.

٧٤ - ويوفر الإصلاح المتواصل لهياكل حوكمة المؤسسات المالية الدولية فرصة لإحراز تقدم مهم في هذه المسألة الحاسمة الأهمية. وسعيا إلى تحويل هذه الفرصة إلى واقع ملموس، يعد وجود التزام سياسي قوي من جانب الدول الأعضاء أمرا بالغ الأهمية.

المرفق

صافي تحويل الموارد المالية إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية،

٢٠١٠-١٩٩٨

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
-٤٠,٩	-١٢٨,٥	-١٩٥,٤	-١٦٤,٨	-٢١٠,٤	-٣٠٥,١	-٣٨٠,٢	-٥٩٩,١	-٨٠٦,٦	-٨٧٢,٤	-٨٨٢,٧	-٥١٣,٣	-٦٤١,٢
١١,٤	٠,١	-٣٢,٥	-١٧,٩	-٥,٥	-١٩,٧	-٣٦,٢	-٧٩,٧	-١٠٩,٠	-١٠٢,٤	-١٠٨,٩	٦,١	-٣٣,٣
١٠,٦	٧,١	٢,٢	٥,٧	٤,٠	٥,٦	٣,٣	-٣,١	-١٢,٨	-٩,٣	-١,٦	٢٣,٧	١٨,٣
-١٢٨,٤	-١٣٨,٨	-١٢٣,٣	-١١٩,٧	-١٤٨,٢	-١٧٤,٤	-١٨٢,٢	-٢٦٤,٤	-٣٨٣,٩	-٥١٩,٩	-٤٧٥,٩	-٤٢٢,٣	-٤٣٨,٠
٣٤,٥	٢,٧	-٣٥,٣	-٢٩,٧	-٢٣,٢	-٤٦,٧	-٧٦,٣	-١٤٣,٧	-١٧٥,٦	-١٤٤,٠	-٢٢٢,٥	-٤٨,٤	-١١٢,٧
٤١,٦	٧,٥	-٤,٣	٢,٥	-٣٣,٦	-٦٤,٣	-٨٥,٥	-١١١,٣	-١٣٨,١	-١٠٦,١	-٧٥,٤	-٤٨,٧	-٥٧,٣
٠,٨	-٢٥,١	-٥١,٥	-٣٢,٩	-٢٧,٩	-٣٨,٠	-٦٢,٤	-٩٥,٨	-١١٧,١	-٩٦,٤	-١٥١,٢	-٧٩,٦	-١٢٦,٢
١٣,٧	١١,٥	٦,٢	٩,٤	٧,٦	٩,٢	٦,٤	٢,٢	-٧,٠	-٤,٤	-٣,١	٢٧,٢	١٨,٤

المصادر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، استنادا إلى "آفاق الاقتصاد العالمي"، نيسان/أبريل ٢٠١٠: وإعادة التوازن للنمو (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠) وإحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي.

(أ) قدرت جزئيا.